

بيان صحفى

صندوق النقد الدولي يغرقنا في مستنقع التضخم

حتى نتمكن من سداد القروض الربوية إلى الدائنين الاستعماريين

بعد أن شهدت باكستان أعلى معدل تضخم لها خلال ١٢ عاماً في كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠، ادعى مستشار رئيس الوزراء للشؤون المالية والإيرادات، الدكتور عبد الحفيظ شيخ، في الثالث من شباط/فبراير ٢٠٢٠، ادعى أن "البلاد سوف تشهد انخفاضاً في الأسعار قريباً"، والنظام بهذا الادعاء يستمر في تضليل الناس، فترجع نسبة التضخم هو نتيجة لطلب صندوق النقد الدولي لإضعاف سعر صرف الروبية مقابل الدولار الأمريكي، وذلك لرفع احتياطات العملة الأجنبية من الدولار، والتي تضمن أن لا تتخلف باكستان عن سداد القروض الربوية من الدائنين الاستعماريين. وهكذا، فقد تم التخطيط لخفض سعر صرف الروبية مقابل الدولار، بحيث كان سعر الصرف ١٢١.٥٠ روبية مقابل الدولار في شهر حزيران/يونيو ٢٠١٨، مع معدل تضخم بلغ ٥.٨٤٪ بحلول آب/أغسطس ٢٠١٨. ثم في كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠، ضعفت الروبية لتصل إلى ١٥٤.٢ مقابل الدولار، مع ارتفاع للتضخم وصل إلى ١٤.٥٪. ويتواطأ النظام مع صندوق النقد الدولي لحماية الدائنين الاستعماريين في باكستان، على حساب الناس، لأن الرأسمالية تعمل على حفظ مصالح أصحاب رؤوس الأموال، بمن فيهم المستعمرون. ومما يزيد من بؤس المسلمين في باكستان، هو خفض قوتهم الشرائية، والارتفاع الكبير في أسعار الطاقة، بناءً على طلب من صندوق النقد الدولي. إن ارتفاع أسعار الطاقة يحمي أرباح أصحاب رؤوس المال من الذين يملكون محطات توليد الطاقة، ومن خلال العقود التي توفر أرباحاً مضمونة لهم، حتى لو لم يتم توليد الكهرباء.

أيها المسلمون في باكستان! قال الله سبحانه وتعالى في الكتاب الذي لا ريب فيه ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا﴾، و فقط الإسلام وحده الذي يمكنه حل سيل المشاكل التي نواجهها الآن، بما في ذلك كسر التضخم، وقد أمر رسول الله ﷺ المسلمين بسك الدينار الذهبي بوزن ٤.٢٥ غرام ودرهم فضة بوزن ٢.٩٧٥ غرام كعملة للدولة. وتوفر العملة المدعومة بالذهب والفضة قيمة جوهرية للعملة، وتوجد الاستقرار في الأسعار. وبالتالي، فإن الخلافة على منهاج النبوة، القائمة قريباً بإذن الله، ستبني عملة للدولة تقوم على أساس متين هو الذهب والفضة، وبناء منهجي احتياطي من الذهب والفضة، واستخدام معاملات المقايضة عند الضرورة للحفاظ على الاحتياطات من الذهب والفضة والتي تستخدم كأساس في التجارة الدولية، وبالتالي تقوم بتحطيم قبضة الدولار القمعية عليها، من خلال صندوق النقد الدولي. كما يحرم الإسلام تمليك موارد الطاقة للأفراد، ويجعلها ملكية عامة تديرها الدولة، وتوزع فوائدها مباشرة على الناس. والإسلام يحرم القروض الربوية والتي تحوّل الموارد المالية للدولة إلى جيوب المؤسسات المصرفية. لقد حان الوقت لإقامة الخلافة، والتي ستضمن الرخاء الاقتصادي كما فعلت منذ قرون.

المكتب الإعلامي لحزب التحرير

في ولاية باكستان